إسرائيل وإعادة رسم خريطة المنطقة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق

لقد انشغلت إسرائيل -أكثر من غيرها- بقضية الحسم العسكري للأزمة العراقية الأمريكية، وتخوفت في العديد من الأوقات من أن تلين الإرادة الأمريكية؛ والتي كان قرار الحرب على العراق قرارًا واضحًا بالنسبة لها، وخاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١، وما أحدثته من تغير في النفسية الأمريكية؛ مما جعلها أكثر ميلاً وشراسة لممارسة القوة في إطار رد فعلها على هذه الأحداث.

ومن جانبها؛ فإن إسرائيل لم تتوانَ في اتجاه العمل الجاد لجعل هذا القرار (قرار الحرب) هو القرار النهائي تجاه العراق؛ حتى يحدث ما يمكن تسميته بتصفية العدائيات الإقليمية؛ في إطار إنهائها كلها، وخاصة بعد نجاحها في تحييد قوى إقليمية معينة مثل مصر والأردن؛ في إطار الاتفاقيات التي تمت معهما.

إن الاستراتيجية الإسرائيلية في تحركها السياسي كانت تسعى دائمًا إلى الاستفراد بدول المنطقة، ورفض أن يكون هناك أي إجماع عربي، حتى في قضية مهمة ومصيرية بالنسبة لها؛ وهي قضية السلام. وذلك لاعتبارات تخصها؛ حيث تفترض هذه الاستراتيجية أنها تستطيع أن تتحرك بِحُريّة أكبر في حال التعامل المنفرد مع الدول العربية، وخاصة على ضوء التأييد المطلق من الولايات المتحدة لها، وأنها في هذه الحالة تستطيع أن تحصل على أكبر قدر من المكاسب والنجاحات.

وإن المتابع لاتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية المعروفة باتفاقية كامب دايفيد عام ١٩٧٩؛ سوف يلاحظ أنه بالرغم من حرص الرئيس الراحل أنور السادات على أن تكون هذه الاتفاقية بداية مرحلة جديدة مع العرب —وعلى الرغم من تحفظات عدة على هذه الاتفاقية— إلا أن إسرائيل شعرت أن هذه الاتفاقية -في إطار تنفيذها- سوف تمثل ضغطًا عليها، وخاصة من الجانب الأمريكي، أو هكذا تخيلت. وجاءها طوق النجاة في الموقف العربي الرافض لهذه الاتفاقية، وتزعم **العراق** لهذا الرفض ليتحلل من أي التزامات كان يمكن أن تفرضها كامب دايفيد. وأعود فأقول إن هذا ليس تأييدًا لكامب دايفيد، وأيضًا ليس استنكارًا للموقف العربي الذي تم؛ فهذا شأن آخر يمكن مناقشته؛ ولكن لنرى أن إسرائيل سعت وتسعى دائمًا إلى سياستها الاستفرادية، وترفض دائمًا أن تتفاوض جماعيًا.

هذا شأن إسرائيل؛ ولكن ما الموقف الأمريكي؟ هل حقيقةً كانت الحرب على العراق وتغيير النظام العراقي؛ في إطار ما جاء ضمن الآراء المختلفة للسيطرة على النفط العراقي؟ أم هي للسيطرة الإقليمية لتحقيق أهداف معينة تضمن بها التأثير على دول المنطقة الرافضة للسياسة الأمريكية؟ . . أم ماذا بالضبط؛ حيث إن العديد من المبررات للحرب قد تم ذكرها، ولكن قد تم إغفال الكثير أيضًا.

نعم كل ما جاء في تبريرات الحرب صحيح؛ وإن تفاوتت ارتباطاته بالأسباب الحقيقية للحرب؛ فالنفط العراقي مطمع أمريكي لا يمكن إنكار ذلك؛ وخاصة بعد ما حدث من الارتفاع الطفري في أسعاره منذ عام ١٩٧٣[(١)]، وأيضًا يمكن الجزم بأن من أسباب الحرب الرغبة في تغيير الواقع السياسي في المنطقة؛ بما يسمح بتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات الأمريكية. أما قضية أسلحة الدمار الشامل فأمريكا -قبل غيرها- تعلم أنه لا وجود لمثل هذه الأسلحة في العراق؛ وهو ما أكدته الأحداث بعد الغزو الأمريكي؛ حيث لا وجود لأي أسلحة من أسلحة الدمار؛ والتي لا يمكن إخفاؤها في الأصل، ولا وجود لوسائل إطلاق؛ وهو ما اعترفت به الإدارة الأمريكية مؤخرًا، وسبَّب -ويسبب حتى الآن- لغطًا متزايدًا في كلٍ من الولايات المتحدة وبريطانيا عن زيف المبررات التي ساقها القادة لشن الحرب على العراق.

إن المبررات والأسباب التي أدت إلى الحرب كثيرة؛ ولكن يظل التساؤل المهم هو: هل فعلاً خاضت أمريكا

وبريطانيا الحرب ضد العراق لهذه الأسباب؟ أم أن هناك أسبابًا ودوافع أخرى؟ والجواب نعم؛ هناك العديد من الدوافع والأبعاد الأخرى؛ وعلى رأسها جعل العراق نموذجًا أمام دول العالم لتحكم الإدارة الأمريكية وقدرتها على التغيير، والضغط على دول الجوار الإقليمي؛ وخاصة سوريا وإيران، ومنعهما مما تسميه الإدارة الأمريكية تشجيع الإرهاب وتهديد أمن إسرائيل.

إن المحلل السياسي لن يعدم الوصول إلى الحقيقة في أن إسرائيل هي المستفيد الأول من الحرب على العراق, وأن هذه الحرب جاءت نتاج جهد مباشر منها ومن أصدقائها وحلفائها في الولايات المتحدة بصفة عامة، وداخل الإدارة الأمريكية بصفة خاصة. وأن الولايات المتحدة وجماعات الضغط السياسي لصالح إسرائيل والمعروفة باللوبي اليهودي وبدعم من المحافظين الجدد المتنفذين داخل الإدارة الأمريكية؛ خاضوا هذه الحرب فعلاً نيابة عن إسرائيل وبالوكالة عنها. وأن قرار الحرب على العراق لم يقرَّر بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١؛ إنما قبل ذلك بكثير، ومنذ وصول إدارة الرئيس بوش إلى الحكم؛ وإنما تنفيذها هو الذي تم في مارس عام ٢٠٠٣.

العلاقات الأمريكية الإسرائيلية تتجاوز مرحلة التنسيق:

إذا كنا نستطيع أن نقول إن العمليات التي تمت في العراق كانت في الحقيقة هي عبارة عن إطار اتفاقي مسبق كانت إسرائيل على علم تام به؛ فإننا لا نتجاوز الحقيقة. ولكن لابد لنا أولاً أن نفهم لماذا تصر إسرائيل الآن على الحركة، وتسابق الزمن في إطار تحقيق غاياتها.

لقد عمدت إسرائيل وأنصارها إلى تعميق العداء ضد العرب والمسلمين في نفوس الأمريكيين والغرب عمومًا، واستهدفت إظهار البعد النفسي في العداء العربي والإسلامي للغرب على أنه قائم على أساس الحقد والكراهية للغرب في الأساس. وأن ماهية الصراع -كما حددها المفكرون الغربيون وعلى رأسهم برنارد لويس[٢] وهنتنجتون وغيرهما- هي صراع حضاري في المقام الأول، وأن الكراهية للوجود الغربي والأمريكي متأصل في النفس العربية والإسلامية؛ حقدًا على ثقافة الغرب وحضارته وتقدمه ، مقابل المتاهة التي يعيش فيها الشرق العربي والإسلامي والتخلف الواضح في نمط وأطر الحياة.

وأكد هؤلاء الداعمون لإسرائيل وموقفها على أن واقع الأمر يفصح عن هامشية الصراع العربي/الإسرائيلي في تأجيج هذه الكراهية وزيادتها. ولذا فإنه ينبغي عدم الالتفات إلى التنازل عما تسميه هذه المجموعة "أي حقوق"، أو التعهد بأي التزامات للعرب والمسلمين استرضاء لهم؛ لأن كراهيتهم (أي المسلمين والعرب) للغرب مستمرة، ولأن الموقف الاسترضائي سوف يرتب حالة سلبية ضد المجتمعات الغربية، ولأن أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ هي نتاج ما أفرزته فترة التراخي الأمريكي في عهد كلينتون ضد التطرف الإسلامي![٣].

لقد أدرك هؤلاء المؤيدون لإسرائيل أن ما حدث في أعقاب حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ وعقد مؤتمر مدريد للسلام، واضطرار إسرائيل للقبول به؛ إنما هو نموذج لما يمكن أن تتعرض له الولايات المتحدة من ضغوط استرضائية -لدول المنطقة- لا تتوافق مع الأهداف الإسرائيلية التي رسمت وحددت وحصرت مواقفها من قبل.

ونعلم جميعًا ما حدث لمؤتمر مدريد وملحقاته، وأيضًا أوسلو وما استتبعه من قيام سلطة فلسطينية نرى عمق أزمتها في وطنها أشد وطأة مما كانت عليه في الشتات. إلا أن الملفت أن المحافظين الجدد -والذين تلاقت أهدافهم مع الأهداف الإسرائيلية- نشطوا لدعم إسرائيل وجعلها نبراسًا للتقدم في منطقة الشرق الأوسط؛ وهو ما ترجمه مجموعة منهم في وثيقة أرسلوها في الثامن من يوليو عام ١٩٩٦ إلى بنيامين نتنياهو (رئيس الوزراء الإسرائيلي المكلف آنذاك) تحت اسم **"استراتيجية جديدة لتأمين المملكة"**[٤]. وصاغها آنذاك "دوجلاس فيث" نائب وكيل الدفاع رامسفيلد للشئون السياسية حاليًا؛ حيث طالبوا بأخذ موقف متشدد مع الفلسطينيين؛ لأنه -من وجهة نظرهم- لليهود الحق في

أرضهم التوراتية، وإن الفلسطينيين مكانهم هو الأردن، وأنه يجب على إسرائيل أن تعيد احتلال أراضى السلطة الفلسطينية؛ حتى ولو كان ثمن ذلك مزيدًا من الدماء. واقترحوا على نتنياهو أجندة عمل جديدة تكون فيها إسرائيل المركز الأساسي للشرق الأوسط الجديد، وأنه ينبغي استبدال مبدأ "الأرض مقابل السلام" بالمبدأ الصحيح –من وجهة نظرهم– وهو "السلام مقابل السلام". وطالبوا بالضغط على العرب من أجل القبول بحق إسرائيل الجغرافي في كل فلسطين التوراتية، وأنه ينبغي أن تكون هناك شراكة استراتيجية مع الولايات المتحدة لوضع خطط هندسية كبرى (جيوسياسية) في المنطقة؛ تبدأ بإزاحة صدام حسين عن السلطة في العراق، وعندما تنجح يمكن أن تقام هناك ملكية هاشمية؛ وعندئذ يمكن للعراق والأردن وتركيا أن تضم قواها لإضعاف واحتواء سوريا، وإرغامها على التقهقر، كما يمكن مواجهة إيران وحزب الله[٥].

وتطابقت رؤية هؤلاء المحافظين الجدد وإسرائيل تجاه السلام الأمريكي للعالم والمنطقة، وأفرزت هذه الرؤية ما سمي "**بمشروع القرن الأمريكي** Project for a new American century؛ والمعروف اختصارًا "**PNAC**"، وانضم إلى هؤلاء المحافظين ديك تشيني، ودونالد رامسفيلد، وألبوت برامز، وبيتر ردمان، وزلمان خليل زادة، ووضعوا ما عُرف بمسودة المشروع[٦]. وشكلت هذه المجموعة منظمة غير حكومية تدعو إلى إعادة البناء الإمبراطوري الأمريكي، وأنه ينبغي على أمريكا فرض السلام بالقوة. وأصدروا وثيقة "**إعادة بناء دفاعات أمريكا**"؛ والتي أعادوا التذكير فيها بما جاء في "**دليل السياسات الدفاعية** Guide of defense policy" والتي كان قد قام بإعدادها كل من بول وولفوفيتز ولويس دبي عام ١٩٩٢؛ وكانا يعملان كمساعدين لديك تشيني وزير الدفاع الأمريكي في حكومة الرئيس جورج بوش الأب؛ وهما الآن يعملان في الإدارة الجديدة؛ الأول كنائب لوزير الدفاع دونالد رامسفيلد، والثاني كبير موظفي بيت نائب الرئيس، وهما يهوديا الديانة وصهيونيان.

ومشروع "**دليل السياسة الدفاعية**" جاء كإفراز من قِبل هذين المحافظيْن؛ قدماه إلى ديك تشيني ليرفعه إلى الرئيس جورج بوش الأب، مستغلين انهيار الاتحاد السوفيتي السابق وتفكك جمهورياته لدفع السياسة الخارجية الأمريكية لتحقيق طموحات التوسع والتفوق. وجاء في هذه الوثيقة: "**إنه من الخطأ إضاعة فرصة عدم وجود منافس للولايات المتحدة ودعم تواجدها خارجيًا، وتقوية الجيش والاستخبارات، والمجابهة الحاسمة مع الدول المعادية للولايات المتحدة، وتثبيت القواعد الأمريكية في الخليج العربي بصورة دائمة، ومنع الدول الصناعية الكبرى (مثل اليابان) من أن تكسب دورًا على الساحة الدولية والإقليمية، واستهداف الصين والعمل على تغيير النظام فيها**"[٧]... واسترسلت الوثيقة لترسم صورة **للشرق الأوسط الجديد** الممتد من الأطلسي غربًا إلى وسط آسيا ليشمل جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق الإسلامية؛ وخاصة المحيطة ببحر قزوين، وباكستان وأفغانستان وإيران، وحتى تركيا وجنوب القوقاز.

وحددت الوثيقة دورًا رئيسيًا لإسرائيل كذراع أمريكية هناك؛ في إطار دورها الإقليمي في **الشرق الأوسط الجديد** الذي ظهر كمصطلح سياسي جديد منذ ذلك الوقت. وبالفعل؛ فقد بدأ التحرك الإسرائيلي في الجمهوريات الإسلامية هناك مبكرًا (في أغسطس عام ١٩٩٢ على وجه التحديد) مستهدفًا عزل هذه المجتمعات المسلمة عن بيئتها الإسلامية العامة في الغرب الجغرافي، وواضعًا خططًا للتعاون والتنسيق معها؛ لتغييب أي دور إسلامي وعربي قد ينفذ إليها.

كما نصت هذه الوثيقة الدفاعية الأمريكية على ضرورة تغيير الأنظمة الحاكمة غير المتسقة مع النظام الأمريكي –وخاصة في الشرق الأوسط الجديد– ومنع أي قوة من منافسة الولايات المتحدة الأمريكية في المجالات المختلفة[٨].

وحدود الدور الإسرائيلي سوف تتضح أبعادها عند الحديث عن الاستفادة الإسرائيلية من الحرب في ظل مشروع أمريكا التحديثي المعروف **بالشرق الأوسط الكبير** والمطروح حاليًا على الساحة السياسية.

ولكن المشروع لم يرَ النور في ذلك الوقت؛ لأن جورج بوش الأب طالب تشيني بالتريُّث لما بعد الانتخابات، والتي -كما نعلم نتائجها جميعًا- جاءت بالرئيس الديمقراطي بيل كلينتون؛ والذي تتهمه مجموعة الصقور من المحافظين الجدد الأمريكيين بأنه امتنع لمدة ثماني سنوات عن ملء فراغ العالم بقوة الحضور الأمريكي، وأن سياسته الرخوة أدت إلى ما حدث في سبتمبر عام ٢٠٠١.

وفي يناير عام ١٩٩٨؛ أرسل المنتمون إلى مشروع القرن الأمريكي مذكرة إلى الرئيس الأمريكي كلينتون يطالبونه بالإسراع بالإطاحة بنظام الرئيس العراقي السابق صدام حسين؛ حتى تتخلص المنطقة من شروره، وخاصة الدول البترولية الصديقة، والدول العربية المعتدلة وإسرائيل. ووقع على هذه المذكرة كل من دونالد رامسفيلد، وبول وولفوفيتز، وألبوت برامز، وريتشارد بيرل، وزلمان خليل زاد[٩].

وهكذا رسم المحافظون الجدد الدور المحوري لإسرائيل في مخططات السياسة الخارجية الأمريكية، وبلوروا هذا الدور، وراهنوا على مدى التقاء المصالح والأهداف؛ ولذا فإن نجاح الرئيس الأمريكي بوش الابن في الوصول إلى السلطة -والذي تصادف مع وصول شارون إلى الحكم في إسرائيل- دعم من التقاء المصالح في اتجاه ضرورة اغتنام الفرصة لتنفيذ مشروع التغيير الشامل في المنطقة، وإنهاء آثار الحرب الباردة التي خلفت العديد من الأنظمة التي تمثل عائقًا أمام إخضاع المنطقة بكاملها في دائرة النفوذ الأمريكي، والداعمة لقوى المقاومة الفلسطينية؛ والتي تعتبرها إسرائيل عدوها الأول؛ وعلى رأسها حماس والجهاد، وأضافوا حزب الله اللبناني.

ولم يكن وصول بوش وفريقه إلى السلطة مجرد نجاح للحزب الجمهوري في تداوله للحكم مع الحزب الديمقراطي؛ إنما كان أعمق من ذلك؛ فهو تأكيد لوصول اليمين الديني الجديد؛ والذي ينتمي إليه الرئيس الأمريكي، ونائبه ديك تشيني، ومستشارة الأمن القومي الدكتورة كونداليزا رايس، ومعهم فريق العمل من المحافظين الجدد. وتصادف أن متنفذي هؤلاء الفريق من المحافظين كانوا من اليهود والمرتبطين بإسرائيل وسياستها -وخاصة الليكودية منها- ومنهم بول وولفوفيتز، وألبرت إبرامز، وريتشارد بيرل، ودوجلاس فيث وغيرهم؛ وهم من صاغوا -وهم خارج السلطة- مشاريع تأكيد القوة والحضور الأمريكي على مستوى العالم والسابق الإشارة إليها؛ فما بالك وقد دانت السلطة لهم، وأصبحوا هم المتنفذين في الإدارة الأمريكية، وفي أهم مواقع التأثير في البيت الأبيض والبنتاجون.

ونجح هذا التطابق في سياسات البلدين في توحيد رؤيتهما تجاه مشاكل المنطقة، وتهميش الصراع العربي/الإسرائيلي، وأصبح شارون رجل سلام، والرئيس الفلسطيني عرفات هو المعرقل لتطبيق سياسات السلام؛ والتي هي في المقام الأول مشاريع إسرائيلية، ورفضت واشنطن التعامل معه حسب الطلب الإسرائيلي. وجاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ لتعطي حافزًا لتأجيج العداء تجاه العرب في المنطقة؛ وخاصة مع ما أفرزته التحقيقات الظنية من مسئولية العرب والمسلمين عما حدث في نيويورك وواشنطن؛ ليعيد بوش حساباته التي كادت تصل إلى نتيجة مؤداها أن العداء للولايات المتحدة في الشرق مرتبط بسياساتها وليس بقيمها، وأنه لابد من حافز للاستقرار في الشرق الأوسط؛ من خلال الإعلان عن قبول أمريكي بدولة فلسطينية موازية لإسرائيل؛ وهو ما اعتبرته العديد من جماعات الضغط اليهودية خضوعًا من قبل الولايات المتحدة للإرهابيين، وشنت حملات متوالية على كولن باول وزير الخارجية الأمريكية، وحمَّلته مسئولية التردد الرئاسي في هذا الاتجاه. ولكن كما نعلم جميعًا؛ فقد حزمت الولايات المتحدة أمرها وأعدت عدتها تجاه ما أسمته بعمليات الإصلاح في الشرق الأوسط، وجعلت العراق نموذجًا ومدخلاً لذلك.

وكما ذكر بودهوريتز رئيس تحرير مجلة كومنتري "**إن الأنظمة التي تستحق فعلاً الإطاحة بها والاستعاضة عنها لا تقتصر على البلدين الشرق أوسطيين (العراق وإيران) المذكورين رسميًا ضمن محور الشر الذي تحدث عنه بوش، وإنما -وكحد أدنى- يجب أن تمتد إلى سوريا ولبنان وليبيا، وإلى حسني مبارك في مصر، إلى جانب السلطة الفلسطينية؛**

سواء كان على رأسها عرفات أو أحد أعوانه"[١٠].

وهكذا نجح أنصار إسرائيل داخل الإدارة الأمريكية أن يجعلوا الحرب على العراق محور الاستراتيجية الأمريكية المرحلي، ونجحوا في أن يجعلوا الحركة ضد الإرهاب تصب في مصلحة إسرائيل، ونجحوا في أن يهمشوا الصراع العربي/الإسرائيلي عند الإدارة الأمريكية كسبب رئيسي من أسباب العداء العربي والإسلامي للولايات المتحدة، كما نجحت إسرائيل في تعظيم ضرورة التغيير للأنظمة والحكومات؛ حتى يحدث الاستقرار المنشود من وجهة النظر الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.

إذا كنا في استعراضنا السابق قد ألمحنا إلى التغلغل الإسرائيلي داخل أركان الإدارة الأمريكية؛ والذي تأكد بوجود عناصر صهيونية ذات شأن في داخل إدارة الرئيس بوش؛ وهي نفس الأشخاص التي رسمت صورة أمريكا في العالم، وإسرائيل في المنطقة؛ فالمتابع للحرب الأمريكية البريطانية وغزوها للعراق سيقدر المدى الذي أحدثته من ارتياح إسرائيلي لدى القيادة والشعب هناك؛ فالقيادة الإسرائيلية راهنت على خيار الحرب، وبذلت قصارى جهدها ليتم ذلك؛ لأن عدم قيام الحرب كان سيسبب الكثير من الإحباط لشارون وعصابته في إسرائيل، وأيضًا للمحافظين الجدد صقور الإدارة الأمريكية؛ والذين يعملون لحساب إسرائيل؛ حتى إن واحدًا من أعضاء مجلس النواب الأمريكي؛ وهو جيمس موران James Moran (عن الحزب الديمقراطي، وأثناء ندوة عقدت في "رستون سيتي" بالقرب من واشنطن في الثالث من مارس عام ٢٠٠٣) لم يستطع أن يمنع نفسه –وعلى الرغم من حرصه– من أن يجيب على سؤال وجهته له واحدة من مناهضات الحرب على العراق عرّفت نفسها بأنها يهودية أمريكية[١١]؛ وهو: **لماذا لم تؤثر الاستنكارات والمظاهرات للحرب على القرار الأمريكي؟** فأجابها موران قائلاً: **"يتمتع زعماء الجالية اليهودية بنفوذ كبير وعليهم أن يفعلوا ذلك"**[١٢]. ونددت واشنطن بوست بتصريحات موران، وسارعت إلى تزعم حملة هجوم شرسة ضده، وإلى تأييد الحرب على العراق؛ لأن ذلك من وجهة نظر الصحيفة في صالح أمريكا أولاً، ولحمايتها من صدام حسين، وأن الاعتقاد بأن حماية إسرائيل هو حافز بوش للحرب خطأ كبير[١٣].

وفي صحيفة "بوست" كتب المحلل السياسي لورانس كابلان متعجبًا: **"كيف وصلت إدارة بوش إلى حافة الحرب مع صدام حسين؟ وما المدى الذي لعبه النفوذ الإسرائيلي للوصول إلى ذلك؟"** سؤال مشروع يمكن أن تثير الإجابة عنه خلافًا"[١٤]. وفي تعليقه على أقوال كابلان ذكر الصحفي والسياسي الأمريكي بيل كيلر Bill Killer: **"إن النظرية تستحق شيئًا من الاهتمام؛ لأن فكرة الحرب من أجل إسرائيل تنتشر أكثر مما نتصور، ونبتت من بذرة من الحقيقة"** واستمر كيلر قائلاً: **"إن الحقيقة تكمن في أن للولايات المتحدة وإسرائيل مصالح مشتركة فيما يتعلق بالعراق، ولكن هذا لا يعني أن هناك طابورًا خامسًا صهيونيًا خطف عقل الرئيس؛ بل تصادف أن يكون هدف جعل العالم أكثر أمانًا بالنسبة إلينا بالقضاء على الإرهاب، وإصلاح منطقة تعتبر مصدرًا لعداء مسموم لكل ما نؤمن به؛ أمر يلائم إسرائيل أيضًا"**[١٥]. وبيل كجمهوري يدافع عن قرار الإدارة الأمريكية، وعن مصالح إسرائيل أيضًا.

واعترف واحد من زعماء اليمين المحافظ هو باتريك بوكانن .Patrick. B، والمرشح الرئاسي السابق عن حزب الإصلاح قائلاً: **"إن هناك عصابة من المحافظين الجدد يورطون أمريكا في سلسلة من الحروب التي لا تخدم مصلحتها؛ وهي حروب ضد العالم الإسلامي لمصلحة إسرائيل"**[١٦]. وفي جريدة واشنطن تايمز كتب جورج جايار **"عن المحافظين الجدد الذين يحيطون بالرئيس، وعن مؤيدي إسرائيل في البيت الأبيض وفي البنتاجون؛ والذين يقفون وراء التخطيط للحرب ضد العراق، وإعادة تشكيل خريطة الشرق الأوسط، والتركيز على سوريا والسعودية، ومطالبتهم باستخدام القوة العسكرية إذا تطلب الأمر للحفاظ على إسرائيل وآرئيل شارون"**[١٧].

وهكذا فإن من يستعرض المعلومات المتوفرة عن أهداف الحرب على العراق والمستفيد منها (وهو إسرائيل)

يتفهم الوضع الذي يتمتع به اللوبي اليهودي ومناصروه في الولايات المتحدة من تأثير، وأنهم لم يأبهوا إلى المعارضات؛ حتى داخل المجتمع الأمريكي نفسه؛ حيث لم تعد هناك –في ظل الإدارة الأمريكية الحالية– فواصل واضحة بين المحافظين الجدد وسياستهم، وبين جماعات الضغط الإسرائيلية في الولايات المتحدة؛ فالأهداف مختلطة والشخصيات متكررة؛ حتى إن السناتور الديمقراطي جيري هارُن Jerry Huron(والذي كان يصوت دائمًا لصالح إسرائيل في مجلس الشيوخ) صرح (كما أوردت تصريحاته معاريف الإسرائيلية) قائلاً: **"إنه يجب ألا نسمح بأن يحدد سياستنا الخارجية هؤلاء الذين يجدون صعوبة في التفريق أو الفصل بين ولائهم لوطنهم الأصلي، وولائهم للولايات المتحدة ومصالحها القومية"**(١٨).

وفي كتابهما **"الحرب على العراق"** أوضح الكاتبان اليهوديان لورانس كابلان ووليام كريستول –وهما من زعماء المحافظين الجدد– ما سبق أن لخصاه في خطتهما المشار إليها من قبل في تبني مشروع القرن الأمريكي؛ حيث أشارا إلى: **"أن اللحظة قد حانت لاستخدام القوة الأمريكية التي أصبحت الساحة الدولية فضاء متاحًا لها. وقد أصبحت إسرائيل محورًا رئيسيًا بل مركزًا للحركة"**(١٩). وبالتالي فإن هناك اعترافًا أمريكيًا واضحًا بدور إسرائيل المحوري في عملية إعادة تشكيل المنطقة وريادتها، وأن وجود قوات الغزو الأمريكي في العراق يمثل نجاحًا لإسرائيل ما كانت تتوقعه، وتعتبر أن الظروف التي وفرته هي ظروف سانحة تمامًا لجني ثمار إقامتها منذ أكثر من خمسين عامًا، وعلى هذا فإن عليها استثمار نتائج الحرب في إحداث التغيير الإقليمي اللازم استراتيجيًا وعسكريًا وسياسيًا لتكون على رأس هذه المنطقة، ومهيمنة على مقدراتها بمباركة من القوة العظمى عالميًا بعد أن ضمنت موقفها وأكدت على وجود رجالاتها في سدة الحكم، متبنين أهدافها ومخططاتها في الإدارة الأمريكية.

ولهذا؛ فالحرب على العراق من وجهة النظر الإسرائيلية بداية وليست نهاية، وإن التوقيت جاء مثاليًا؛ فالحرب العراقية (التي انتهت رسميًا في الأول من مايو، وبدأت معها توابع الحرب التي مازالت تعاني منها القوات الأمريكية حتى الآن) جاءت مباشرة قبل عام الانتخابات الأمريكية؛ والتي تراوحت وتأكدت أبعادها بين رغبة الرئيس بوش في إعادة انتخابه لفترة ثانية، وبين مرشح الحزب الديمقراطي كيري الذي اكتشف فجأة أصوله اليهودية..

لقد كان مؤكداً أن المستفيد الأول من الحرب الأنجلو/أمريكية على العراق هو إسرائيل، وتحدد هذه الفائدة عدة محاور: **أولاً–** الاستفراد الإسرائيلي بالفلسطينيين؛ مستغلة في ذلك انشغال العالم ودول الإقليم والراعي الأمريكي بالحرب في العراق.

ثانيًا– إزالة التهديدات العسكرية العراقية؛ والتي كانت تمثل تهديدًا أساسيًا لإسرائيل. وإن تدمير القوات العسكرية العراقية يضعف مجمل القدرات العربية، ويكرس الضعف العربي مقابل القوة الإسرائيلية. وما لهذا الأمر من أثر مادي ومعنوي على العرب وإسرائيل في آنٍ؛ فهو يعمل على زيادة حدة الإحباط واليأس عربيًا ويدعم من أمن إسرائيل وأمن مواطنيها.

ثالثًا– إن تبديد العداء العراقي وتحويله إلى صديق سيتيح لإسرائيل مجالاً عربيًا لتفهم أبعاد الصراع مع الفلسطينيين؛ مما قد يساعد في حل الكثير من المشاكل معهم، وخاصة قضية اللاجئين، وأيضًا سيتيح مجالاً للتواجد الإسرائيلي على الساحة العراقية في المجالات المختلفة.

رابعًا– إن احتلال العراق هو رسالة واضحة لقوى التشدد في المنطقة –من وجهة النظر الأمريكية– بأن أهداف التغيير قادمة، وستطال كل من يناوئ المخططات الأمريكية؛ والتي تتوافق في كثير من أبعادها مع الأهداف الإسرائيلية؛ حتى القوى التي تتوافق معها أمريكا وتعدها إسرائيل خطرًا عليها كسوريا وإيران؛ وحتى السعودية ومصر.

خامسًا– إن الوجود الأمريكي في المنطقة سيحقق لإسرائيل أهدافها في مشاركة الولايات المتحدة السيطرة على الشرق الأوسط؛ والتي سيزداد اعتمادها على إسرائيل لتكريس الأوضاع الجديدة المحتملة، وتأكيد الهيمنة الأمريكية والتفوق

الإسرائيلي؛ مما يعنى إتاحة الفرصة لإعادة ترتيب الأوضاع الإقليمية في الشرق الأوسط؛ الأمر الذي سيثبت أقدام الولايات المتحدة بشكل أوسع نطاقًا، ويؤكد الدور الإسرائيلي في قيادة المنطقة بعد إعادة تشكيلها.

الاستفراد الإسرائيلي بالفلسطينيين:

لقد استغلت إسرائيل الانشغال العالمي بالموقف في العراق، وأخذت تزيد من وتيرة العنف في الأراضي المحتلة؛ مستهدفة تغيير الأمر الواقع، وخلق واقع جديد يخدم الأهداف الإسرائيلية، وكرست هذا الأمر بالعمل على تعطيل عمل القيادة الفلسطينية وشخص الرئيس الفلسطيني عرفات؛ معتبرة ذلك مقدمة في إطار الخطة الأمريكية العامة المستهدفة تغيير العديد من الأنظمة فيما أسمته **بالشرق الأوسط الكبير**.

وكل ذلك على الرغم من أن هناك طرحًا للسلام؛ متمثلاً فيما يسمى **بخريطة الطريق**؛ والتي هي في الأساس مشروع أمريكي تم تسويقه أوربيًا، وانحازت إليه روسيا، وتبنته الأمم المتحدة؛ لتمثل هذه الرباعية الضمانة لتحقيقه، أو هكذا كان يُظن. وكان الاعتبار الأساسي لهذا المشروع السلمي هو الإقرار الرئاسي الأمريكي -والذي جاء على لسان الرئيس الأمريكي نفسه- بقيام دولتين متجاورتين كاملتي السيادة، تعيشان جنبًا إلى جنب؛ وهما دولتا إسرائيل وفلسطين؛ والذي عدَّه المتخصصون تحولاً نوعيًا في الفكر الأمريكي؛ حيث إن هذه هي المرة الأولى التي يتم فيها الحديث أمريكيًا عن قيام دولة فلسطينية مستقلة. وانشغل الجميع بحجم حروف الكلمة لا بحجم حدودها، وبات المطلب الفلسطيني الأعلى في قيام الدولة، وليس -أساسًا- إنهاء الاحتلال من الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام ١٩٦٧م. صحيح تتصاعد بعض الأصوات مطالبة بإنهاء الاحتلال، والتفكير في إشكالية التواجد الاستعماري الإسرائيلي الكبير في الأراضي المحتلة والذي زاد بنسبة مائة في المائة منذ أوسلو عام ١٩٩٣؛ أي في ظل السلطة الفلسطينية، ولكن سرعان ما ترضخ هذه الأصوات للأمر الواقع لأن هذا منطق القوة في الأساس.

إن المدقق في اتفاق أوسلو سيكتشف المأزق الذي وقعت فيه القيادة الفلسطينية التي أصبحت محاصرة، واضطرت للقبول بحلول جزئية لم تنفذ، وأصبحت في موضع الإحراج والمساءلة عن أعمال المقاومة الفلسطينية التي تتم، ولن يغيب عنا أن كيان السلطة الذي أفرزته أوسلو لم يمنع القوات الإسرائيلية المحتلة من تدميره؛ وخاصة ما يمكن أن يكون نواة للدولة التي يتم التفكير فيها.

وإذا كان القبول الإسرائيلي أصلاً بخريطة الطريق جاء مشروطًا بمائة تحفظ تحت خمسة عشر عنوانًا -وإن كانت هذه الشروط والتحفظات أخرجت الخريطة عن مضمونها أصلاً- إذًا فلماذا قبل شارون مبدأ قيام دولة فلسطينية إذا كان هو والقيادة الإسرائيلية -سواء يمينية أو يسارية- لن يلتزما أصلاً بقيام هذه الدولة؟ ويمكن أن نجيب كالآتي:

١- لم يغب الأمر عن شارون؛ فالتوقيت التي تم عرض فيه خريطة الطريق كان توقيتًا حرجًا للجانب الأمريكي، ولم يرضَ شارون أن يظهر بمظهر المناوئ؛ ولذا فهو قبل الأمر مع إبداء التحفظ على بنوده؛ وهو ما أقره مشروع الخريطة أساسًا للجانبين الإسرائيلي والفلسطيني؛ أي للجلاد والضحية!.

٢- إن حل قيام دولة فلسطينية؛ هو حل في نفس الوقت للمسألة الديموجرافية التي أصبحت هاجس إسرائيل الأول؛ فطبقًا لدراسة أجرتها جامعتي بيل وهارفارد الأمريكيتين ونشرتها جريدة معاريف؛ فإن هذه الدراسة أكدت أبحاثًا إسرائيلية أبرزت ما أسمته التهديد الديموجرافي للفلسطينيين على الدولة العبرية؛ فوفقًا للأرقام يعيش في هذه المنطقة ٩,٩ مليون شخص؛ منهم ٥,٤ مليون يهودي، و ٣,٥ مليون عربي، و٨٠٠ ألف من الدروز (لم يحسبوا من العرب) والعمال الأجانب، وتتوقع الدراسة أن يصبح العدد في عام ٢٠٢٠ نحو ١٥,٥ مليون نسمة؛ منهم ٦,٥ مليون يهودي (أي٤٠%)، و ٨ مليون فلسطيني (٥١%)، كما توقعت الدراسة انخفاض نسبة اليهود داخل الخط الأخضر (حدود عام ١٩٦٧)من ٨١% حاليًا (٥,٤ مليون يهودي) من مجموع ٦,٧ مليون عدد سكان إسرائيل، إلى ٦٤% في العام ٢٠٢٠، وليصبح عدد الفلسطينيين ٢ مليون نسمة[٢٠].

وهكذا فإن الحقائق تؤكد على أن الفلسطينيين طوروا وجودهم البشرى، وحولوه إلى وجود صامد ومقاوم؛ وهو الأمر الذي أقلق شارون؛ الذي أراد بالقبول بالدولة الفلسطينية لاحتواء هؤلاء الفلسطينيين وإبعادهم، وعدم تحمل المسئولية عنهم.

٣- إنه وفي ظل عدم القدرة على تحقيق عملية التهجير المعروفة بالترانسفير؛ والتي كان يروج لها شارون كحل لمشكلة اللاجئين ومشكلة العرب في الأراضي المحتلة والخط الأخضر- استغلالاً لحرب العراق- فإن مشروع الدولة الفلسطينية سيسمح بالحل طبقًا للشروط الإسرائيلية؛ وخاصة مع مقترحات الفصل الأحادي وجدار الفصل العنصري؛ مستغلاً الوضع الدولي والانشغال الإقليمي بالحرب العراقية كالآتي:

أ- إن أي كيان فلسطيني لن يكون متماسًا مع أي دولة أخرى، وسيكون محاطًا تمامًا بالجيش الإسرائيلي.

ب- إن صلاحيات أي كيان لن تخرج عن الحكم الذاتي وإدارة شئون الحياة؛ فيما نسبته ٤٢% من الضفة الغربية، أو ٩% من فلسطين التاريخية، وإن هذه الصلاحيات لن تتحول إلى صلاحيات سيادية بحدها المعروف.

ج- الحق الإسرائيلي في تغيير ما تراه حتى بالقوة في هذا الكيان.

وانطلاقًا من نفس المنطق، واستغلالاً للحرب على العراق وإفرازاتها؛ جاء بناء الجدار العازل بضمانات قروض أمريكية؛ وفرتها أساسًا الولايات المتحدة استرضاءً لإسرائيل، وضمانًا لعدم الرد على العراق في حال تعرضها المفترض لهجوم من جانب صدام حسين، وقد بدأت إسرائيل في بناء الجدار في يونيو عام ٢٠٠٣. ويهدف الجدار -كما حدده شارون نفسه في السبعينيات تحت مسمى "**مشروع النجوم السبع**"[٢١]- إلى إزاحة الخط الأخضر الفاصل بين إسرائيل والأراضي الفلسطينية وإلغائه؛ في مسعى إلى إلغاء حدود عام ١٩٦٧، مع العمل على ضم التجمعات الاستيطانية اليهودية في الضفة الغربية إلى إسرائيل، ومصادرة أكبر مساحة من أراضى الضفة، مع تقسيمها إلى أربعة كانتونات معزولة تسيطر إسرائيل على محيطها، وتترك للفلسطينيين إدارة شئونهم الداخلية؛ وبالتالي فالجدار يقضي على أي فرصة لإقامة دولة فلسطينية متصلة جغرافيًا وقابلة للحياة ضمن حدود عام ١٩٦٧, كما أن الجدار سيؤثر على حياة ٦٨٠ ألف فلسطيني؛ أي نحو ثلث سكان الضفة الغربية، وسيبتلع بعد الانتهاء من بنائه ما بين ٤٣ إلى ٤٥ في المائة من مساحة الضفة ويضمها إلى إسرائيل.

ولكن الهدف الرئيسي من الجدار -على الرغم من المزاعم الإسرائيلية المتعددة حوله- هو تنفيذ خطة "**الترانسفير الطوعي**"؛ فعملية التحطيم المنهجي الذي يؤدى إليه الجدار (في مجال حرمان مئات الآلاف من الفلسطينيين من قُوتهم ومصادر رزقهم ومبرر وجودهم، وبالتالي دفعهم إلى الهجرة) وعملية التنغيص على حياة الفلسطينيين ستدفعهم إلى هذا الطريق[٢٢].

لقد استغلت إسرائيل الحرب على العراق أحسن استغلال بالنسبة للقضية الفلسطينية؛ فعمدت إلى السعي لتصفية القضية من خلال إجراءاتها القمعية، وتقطيع أوصال الأراضي المحتلة، وجعلها جيوبًا محاصرة ومعزولة، ويتم ذلك بمباركة الإدارة الأمريكية التي كان يؤرقها ومازال أي استحقاق للسلام في المنطقة؛ لأن هذا الأمر سيستلزم ضغطًا على إسرائيل؛ وهو الشيء الذي لن تجرؤ الإدارة الأمريكية على تحقيقه؛ وخاصة في مثل هذا التوقيت المتوافق مع العام الانتخابي؛ والذي يرغب فيه الرئيس الأمريكي بوش تجديد فترة رئاسته. ولذا فإن القبول الأمريكي بخطط شارون للفصل الأحادي، والإصرار على بناء الجدار بمساره التعجيزي، وعرض الانسحاب من غزة بشروط أخرى إسرائيلية تفرضها على دولة أخرى هي **مصر**؛ كلها أمور جاءت استثمارًا للحرب على العراق، وبوش وإدارته أبديا ارتياحًا لذلك طالما هو يمضى في تصفية القضية المزمنة، والدول الأوربية تقوم بدورها المرسوم ارتباطًا بالمطالب الأمريكية وسعيًا إلى تلبيتها.

كل ذلك دفع بإسرائيل أن تنزعج من نتيجة استطلاع الرأي الذي أجراه الاتحاد الأوربي، وأظهر فيه قرابة ٦٠% من الأوربيين أن إسرائيل هي أكبر تهديد للسلم

العالمي[٢٣]، واعتبرت القيادة الإسرائيلية أن ذلك مؤشر خطير، وأنه اتجاه معادٍ للسامية؛ وهي التهمة التي تلجأ إليها إسرائيل والصهيونية كسلاح ضد منتقديها، على الرغم من أن هناك أصواتًا إسرائيلية نبهت الحكومة إلى أفعالها، وضرورة الكف عن الربط بين نتائج الاستطلاع وتنامي معاداة السامية؛ مثل ما كتبه "ألون ليئل" (المدير العام السابق لوزارة الخارجية الإسرائيلية) والذي أفصح في مقال له في يديعوت أحرونوت: **"إن هذه النتيجة هي بطاقة صفراء أوربية، وتحذير من الأفعال الإسرائيلية، وأن استلال سلاح معاداة السامية ليس صحيحًا في هذه الحالة"**[٢٤].

وهكذا استفردت إسرائيل بالساحة الفلسطينية، وجعلت الراعي الأمريكي يُقر باستحقاقها نتيجة الحرب على العراق؛ حتى وإن كان ذلك ضد كل المبادئ، وسحقًا لشعب كامل هو الشعب الفلسطيني، في إطار عجز عربي واضح، وانشغال بالمتغيرات الحادثة على الساحة، وأمور قد تطال الأنظمة.

إزالة التهديدات العسكرية العراقية وانتهاء ما يسمى بالجبهة الشرقية:

وقد أشار إليها التقرير السنوي لمركز جافي للدراسات الإستراتيجية التابع لجامعة تل أبيب عن عام ٢٠٠٣، وأن الواقع الإستراتيجي الذي أفرزته الحرب على العراق يشير إلى التفوق النوعي للسلاح والنيران على الكم البشري؛ حيث استطاعت أربع فرق عسكرية أمريكية وبريطانية هزيمة ٢٣ فرقة عراقية[٢٥].

وأن الحرب العراقية والتدمير الذي لحق ببقايا الجيش العراقي المتبقية بعد حرب الخليج الثانية في بداية التسعينيات يمثل انتهاء خطر الجبهة الشرقية؛ والذي كان العراق مركزها الأساسي بإمكانياته، وخاصة بعدما تم تحييد الجهة الغربية ومركزها **مصر** بعد معاهدة كامب دايفيد. وهذا الوضع الجديد يتيح لإسرائيل –حسب ما جاء في تقرير مركز جافي– الإمكانات لخيارات استراتيجية جديدة لم تكن تخطر لها على بال فيما يخص نظرية الأمن وتطويرها، وأولوليات التسليح وتطويره، وموازنة الدفاع، وتحديد مصادر الخطر ونوعيتها وشكلها وحدودها.

ويمضي التقرير ليؤكد تعاظم الفجوة بين الجيش الإسرائيلي والجيوش العربية لصالح الأول؛ وخاصة بعد التأكد من تدمير وحل الجيش العراقي وتسريح قواته. وأن المخاطر الجديدة على إسرائيل تتمثل أساسًا فيما أسماه التقرير **"الإرهاب والأسلحة غير التقليدية"**؛ أي أسلحة الدمار الشامل.

ويوضح التقرير في سياق ذكره للمتغيرات التي أحدثتها الحرب العراقية أنها جاءت في إطار التأكيد على[٢٦]:

١– أن المسألة البنيوية التي تتعرض لها إسرائيل من محدودية ديموجرافية وجغرافية تحتم عليها معارضة قيام الدولة الفلسطينية؛ حتى لا تشكل تهديدًا استراتيجيًا لها، وتقلص عمقها الجغرافي وتنافسها على أرض إسرائيل التاريخية بحسب زعمهم.

٢– تأكيد دور المؤسسة العسكرية، وخصوصية مبدأ الأمن، وضرورة العمل الدائم لتطوير قدرات إسرائيل في مجالات الصواريخ؛ وخاصة **"أريحا"** بعيدة المدى، و**"أرو"** المضادة للصواريخ، والأقمار الصناعية، والاحتفاظ بالرادع النووي ووسائل إطلاقه وتنميتها ؛ سواء عبر الطائرات أو الصواريخ أو الغواصات، وخاصة مع تملك إسرائيل لغواصات **دولفين** الألمانية؛ والتي يمكن تجهيزها بمنصات لإطلاق صواريخ حاملة لرؤوس نووية؛ مما يُعد تطورًا نوعيًا كبيرًا لصالح إسرائيل.

٣– العمل على قيام تحالفات وارتباطات إقليمية واختراقٍ للحواجز، مع تشجيع للكيانات القائمة على إقامة علاقات مع إسرائيل[٢٧].

وإن زوال خطر الجبهة الشرقية يفرض على المخطط الاستراتيجي الإسرائيلي التفكير الجاد في البنيوية الكمية للجيش الإسرائيلي، على ضوء تفوق أربع فرق أنجلو/أمريكية على ٢٣ فرقة عراقية، وأن يتم الاعتناء بنظام التسلح وموازنة الدفاع.

وهكذا؛ فإن إسرائيل –في إطار رسمها لخريطة المنطقة على ضوء نتائج الحرب العراقية– ترى أن عليها الاستفادة بما وفرته معطيات الحرب من تدمير كامل للجيش العراقي، والتفكير في وضع استراتيجية جديدة تسمح لها بتحقيق أهدافها في إطار التنسيق مع الولايات المتحدة، وارتباطها بالوضع الإقليمي والمستجدات المرسومة للهيمنة، وليكون هذا الأمر بداية بالارتباط بالنظام العراقي المستجد على ضوء الاحتلال الأنجلو/أمريكي له.

السعي لتأكيد الوجود على الساحة العراقية وتحويله إلى صديق:

لقد خلقت المستجدات على الساحة الإقليمية وضعًا جديدًا بعد احتلال العراق؛ مما دعا إلى أن تسعى إسرائيل لاستغلال أوضاع العراق الجديدة لتأكيد مفهوم التغيير، من خلال توثيق الصلات مع رجالات الحكم في العراق؛ مستغلة في ذلك الاحتلال الأنجلو/أمريكي، وأيضًا مع الأكراد في الشمال.

ومن المعلوم أن إسرائيل تبغي أن تحول العراق إلى نموذج عربي لما يمكن أن يكون عليه التعاون بينها وبين البلدان العربية الأخرى. ولم تفوّت إسرائيل الفرصة؛ فسمحت لشركاتها منذ منتصف يوليو –بقرار من وزير المالية بنيامين نتنياهو– بالتعامل مع السوق العراقية، وتم رفع اسم العراق من قائمة الدول الأعداء.

وعقد المركز الإسرائيلي للصادرات مؤتمرًا في نهاية شهر أغسطس عام ٢٠٠٣ لكل الشركات الإسرائيلية الراغبة في إقامة علاقات تجارية مع العراق؛ لبحث كيفية الدخول إلى السوق العراقية، وخاصة على ضوء الرفض العراقي الرسمي التعامل المباشر مع الشركات الإسرائيلية[٢٨]. كما قام اتحاد المقاولين والبنائين في إسرائيل بتنظيم زيارة إلى العراق (لم تعلن العراق أو صحفها عنها) وقد أقر ناطق باسم الوفد بعد زيارته (حسب ما صرح به للإعلام الإسرائيلي "سور بن طاحال" القائم بأعمال رئيس شركة طاحال للاستشارات والأعمال الهندسية؛ والتي تعمل شركته –أساسًا– في مجال البنية الأساسية والمياه والصرف الصحي والطرق ومشروعات الغاز): **"قلنا لهم (لم يحدد لمن) إننا مهتمون، ولكن هل سيعطوننا كإسرائيليين فرصة المشاركة في مشروعات في العراق؟"**[٢٩].

ويبدو أن الإسرائيليين قد وجدوا حلاً لهذه المشكلة الخاصة برفضهم؛ وذلك بالدخول إلى العراق عن طريق الشركات الأمريكية. وكانت جريدة يديعوت أحرونوت قد أشارت في شهر يوليو عام ٢٠٠٣ إلى أن "أمنون ليبكين شاحاك" (رئيس الأركان الإسرائيلي الأسبق، ووزير النقل السابق، ورئيس شركة "أوسيم" الحالي للصناعات الغذائية) قد عقد صفقة لتصدير حلوى للأطفال إلى العراق. وأفادت نفس الصحيفة أن شركة "تامى/ ٤" لتنقية المياه باعت نموذجًا من منتجاتها إلى العراق بقيمة عشرة آلاف دولار، وأنها تتوقع أن تبيع مصافي تنقية مياه إلى العراق بما قيمته مائة ألف دولار لاحقًا [٣٠].

ونشط رجال الأعمال الإسرائيليون؛ وخاصة الحاملين للجنسية الأمريكية والإسرائيلية؛ مثل "مارك زال" (وهو من مستعمرة معالي أدوميم). وكما أفادت صحيفة معاريف فإنه تم تعيينه مستشارًا لشركة مقربة من أعضاء مجلس الحكم الانتقالي (لم تسمهم الصحيفة)، ويقوم أصحاب الشركات الإسرائيلية بتصدير منتجاتهم إلى العراق عن طريقه[٣١]، كما تمكنت شركة "أجركسكو" الإسرائيلية والمتخصصة في تصدير الحاصلات الزراعية من تصدير ٩٠ طن بطاطا إلى الجيش الأمريكي في العراق عن طريق شركة ألمانية.

ولم يتوانَ يوسف باريتسكي (وزير البني التحتية الإسرائيلي في إبريل عام ٢٠٠٣) قبل أن تنتهي الحرب أن يوعز إلى شركة الخدمات النفطية الإسرائيلية بجمع معلومات عن خط أنابيب كركوك/حيفا، وبحث إمكان تحديد عمله فور الانتهاء من الحرب، وقال: إن إعادة تشغيل الخط سيوفر على الخزينة الإسرائيلية مبالغ كبيرة من الكلفة الباهظة لنقل النفط من روسيا بالصهاريج، وأضاف **"إنه مقتنع بأن الأمريكيين سيرحبون بالفكرة؛ حيث سيشكل هذا الخط المنفذ الوحيد للنفط العراقي إلى البحر المتوسط"**[٣٢]، ولا

يهم دقة المعلومات التي أوردها بارتيسكي عن الخط، والمغالطات التي أوردها من حيث إنه الخط الوحيد لنقل البترول العراقي إلى البحر المتوسط، أو صلاحية الخط أو غير ذلك؛ ولكن الأهم هو التوقيت والإيحاءات التي يحملها التصريح من التعاون مع سلطات الاحتلال في حال انتهاء الحرب؛ وهو ما أكده جون تايلور (نائب وزير الخزانة الأمريكي) من الترحيب الأمريكي، والدعوة للشركات الإسرائيلية إلى المشاركة في إعمار العراق، والاستفادة من ذلك الأمر، وجاء ذلك على هامش المنتدى الاقتصادي لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ والذي عُقد في الأردن العام الماضي[٣٣].

ولم يكن الجانب التجاري هو الوحيد مثار الاهتمام الإسرائيلي للتغلغل والنفوذ إلى العراق، وخاصة على ضوء صعوبات الظهور العلني في الأسواق العراقية؛ نتيجة التنبه الشعبي العراقي الواضح لهذا الأمر، وعدم جرأة كثير من المسئولين العراقيين –حتى من تربطهم علاقات بإسرائيل، مثل أحمد الجلبي وغيره– في الإفصاح والترحيب بهذا الأمر، في ظل ما يحدث على الساحة العراقية؛ وإنما كانت هناك جوانب أخرى؛ أهمها الإعلان عن تنظيم الرحلات السياحية إلى العراق وزيارة أماكن **السبي**، وعلى الرغم من عدم توفر الأنباء عن التنفيذ الفعلي لمثل هذه الرحلات؛ إلا أنها تأتي في إطار النظرة الإسرائيلية إلى العراق، والتلهف لتدعيم وجودها هناك. كما توفرت الأنباء من داخل إسرائيل عن قيام نشاطات متعددة للموساد في العراق، بل وفتح عدة مكاتب هناك في مدن بغداد وكركوك والقائم، كما تم فتح مركز ثقافي إسرائيلي –على ما أوردته الصحف الإسرائيلية– في شارع أبي نواس؛ وهي الأمور التي أنكرتها قيادات عراقية، وحتى قوات التحالف.

وهناك أيضًا هو ما نشرته جريدة يديعوت أحرونوت في الحادي والعشرين من أكتوبر الماضي عن شراء العديد من الإسرائيليين –من أصول كردية– أراضي في كركوك وما حولها وفي الموصل؛ وهي أراضٍ غنية بالنفط، وأن الأكراد في هذه المناطق وفروا الحماية للعديد من الشركات الإسرائيلية التي قامت وتقوم بهذه النشاطات. وأوردت الصحيفة نفسها أن الجانب التركي قد احتج لدى إسرائيل على هذه النشاطات؛ والتي ردت حكومتها بأنها لا تقدم أي مساعدات للشركات الإسرائيلية، وأنه لا سيطرة لها على نشاطات الأفراد والشركات الإسرائيلية، طالما أنهم لا يخرقون القانون الإسرائيلي[٣٤]؛ وهو الأمر الذي ينبغي التنبه إلى خطورته في حالة تأكده بما يعنيه من تثبيت القدم الإسرائيلي في العراق في ظل الحماية من قوات الاحتلال؛ مما قد لا يستطيع العراقيون التعامل معه مستقبلاً، وخاصة على ضوء الأموال الطائلة التي تصرف في هذا الاتجاه.

وبالقطع فإن النشاطات الإسرائيلية على الساحة العراقية المستظلة بقوة الاحتلال، تهدف إلى تحقيق المكاسب على الأرض والواقع؛ والتي يصعب تغييرها حتى لو تملك العراقيون مقدرات بلدهم. وإن الاستفراد الإسرائيلي بالمنطقة الكردية على مدار الأعوام السابقة منذ نهاية حرب الخليج الثانية قد أوجد مصالح مشتركة مع الجانب الكردي، وخاصة على ضوء النشاط الاستخباراتي الضخم للموساد في المنطقة الكردية؛ والذي اعتبره مسئول إسرائيلي سابق (وهو "ألون ليبل" المستشار السابق لوزارة الخارجية الإسرائيلية) أنه يقدم الدعم والمساعدة في سبيل استقلال الأكراد؛ والذي يعتبر – حسب رأيه– نوعًا من الجنون في الوقت الحالي؛ لأنه سينسف –حسب رأيه – مصالح الدولة العبرية مع تركيا، ولكنه عاد وأورد أن مثل تلك الدولة الكردية المستقلة مصلحة لإسرائيل، وأنه سوف تعترف كل من الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوربي بها فور قيامها[٣٥].

إن العراق الذي بشرت الإدارة الأمريكية به كنموذج يُحتذى لدول المنطقة؛ مازالت تعتريه الفوضى ولم تفلح معه الحلول؛ لأن كثيرًا منها لا يراعي الطبيعة الخاصة للشعب العراقي. وأيضًا فإن تكريس الطائفية والإثنية –والتي كفلها القانون الأساسي بإقرار الفيدرالية– أعتقد أنه سيؤدى إلى تفتيت العراق؛ وهو الأمر الذي تتوقعه إسرائيل وتستحسنه؛ لأن تفتيت الكيانات الكبيرة في المنطقة هو مطلبها الرئيسي؛ والذي بشرت به الحرب الأخيرة على العراق.

الاحتلال الأنجلو/أمريكي للعراق ورسائله المختلفة لدول المنطقة ولمصلحة إسرائيل:

إن وجود القوات الأمريكية في العراق وما يمثله هذا الوجود من ضغط على قوى تعدها إسرائيل من قوى التشدد والمعارضة (والتي تغذي مشاريع العداء ضدها كسوريا وإيران، وحتى قوى عربية تعتبر صديقة للولايات المتحدة كالسعودية ومصر) هو لمصلحة إسرائيل.

ولذا فلقد شعرت إسرائيل بأنها لابد أن تأخذ المبادأة في اغتنام الفرصة لتحقيق أهدافها؛ فإذا كانت سوريا هدفًا إسرائيليًا من أهداف الحرب العراقية لابد من إنجازه؛ فإن شارون رأى تعطيل السيناريوهات المعدة مسبقًا، والمرتبطة بالحرب الأمريكية على العراق؛ نتيجة العدائيات التي واجهت القوات الأمريكية هناك، وسببت إرباكًا لديناميكية قوات التحالف ولخطواتها المعدة خارج حدود العراق حتى إنها فشلت أن تؤمن نفسها في العراق نفسه.

إن الحادث على الساحة العراقية يمكن أن يُعد فشلاً ذريعًا في الرؤية المتكاملة للحرب التي أعدها البنتاجون، والتي أظهرت قصورًا حادًا في التفكير الاستراتيجي لدى من كان يُعتقد أنهم الأقدر والأجدر عالميًا في إدارة الحروب. وأيضًا أوضحت المدى الذي كان يهتم به المنشغلون بالحرب من أصدقاء إسرائيل لبدئها، دون الالتفات إلى ما بعد الحرب؛ لأنهم لم يروِّجوا إلا لرؤية أحادية؛ وهي الترحيب المطلق من قبل الشعب العراقي بالقوات الغازية؛ وهي الرؤية التي حصلوا -على أساسها- على موافقة الرأي العام الأمريكي؛ فقد ركزت كل طروحاتهم على أن هذه الحرب تختلف اختلافًا بينًا عن حرب فيتنام، وأنها تأتي في إطار ما يمكن أن يُعد مناورات عسكرية أكثر منها حربًا!.

ولهذا فقد أدرك شارون أن عليه أن يتحرك؛ حتى لا تأخذ أحداث العراق الإدارة الأمريكية بعيدًا عن المخططات الأساسية التي تبغيها إسرائيل من هذه الحرب، في إطار ما أسمته بإزالة أو تحييد العدائيات الإقليمية ضدها؛ فالعراق أساسًا كما كان من الواضح في التنسيق الأمريكي الإسرائيلي ما هو إلا مرتكز جغرافي للانطلاق شرقًا نحو إيران، وغربًا نحو سوريا، أو على الأقل فإنه ينبغي أن يكون مصدر القلق لهاتين الدولتين اللتين تعدهما إسرائيل مصدر الخطر الرئيسي ضدها. وأيضًا المناخ الإقليمي العام؛ وخاصة دول الجوار أو المواجهة والتي لم تنجح إسرائيل في إقامة تحالف معها على الرغم من اتفاقيتي السلام مع مصر والأردن.

ولهذا فإن إسرائيل لم تضيع الوقت في تحقيق مآربها من الحرب العراقية؛ فجاءت عملية "**عين الصاحب**"؛ وهو الموقع الذي أغارت عليه القاذفات الإسرائيلية في الخامس من أكتوبر عام ٢٠٠٣؛ وهو موقع يبعد خمسة عشر كيلو متراً فقط عن دمشق، وقريب جدًا من الحدود اللبنانية. وكانت هذه هي المرة الأولى التي تقوم فيها إسرائيل بمثل هذه الغارة أو التهديدات المباشرة في العمق السوري منذ نهاية حرب أكتوبر عام ١٩٧٣.

وإذا كنا نعد هذه الغارة الإسرائيلية ثمرة مباشرة للحرب الأمريكية على العراق واستثمارًا إسرائيليًا لها، إلا أن هناك العديد من الدلالات التي يمكن أن نستوضحها، والرسائل التي ينبغي أن نقرأها من خلال هذه الغارة؛ لأنها تحمل العديد من المقاصد الإسرائيلية التي تظهر المدى التي تدرك فيه القيادة الإسرائيلية أنه عليها إذكاء المواقف لصالحها، وأن على إسرائيل أن تبادر إلى الفعل إن رأت أن الأحداث قد تعطله.

الرسالة الأولى- التي أرادت إسرائيل إيصالها أن الفضاء الإقليمي أصبح متاحًا أكثر من ذي قبل؛ وخاصة في ظل الوجود العسكري الأمريكي في العراق، وأن على العرب أن يدركوا أن ما حدث في أكتوبر عام ١٩٧٣ (أي منذ ثلاثين عامًا بالتمام) لا يمكن أن يتكرر مرة أخرى، وأن على دول المنطقة أن تدرك حقيقة التوازنات الحادثة على الساحة الإقليمية القريبة منها، والعالمية التي تراقب الأحداث. ولهذا فإن توقيت الغارة في الخامس من أكتوبر كان مقصدًا إسرائيليًا لإفساد نشوة الانتصارات التي تحتفل بها دمشق كل عام، ولإرباك القيادة السورية وإحراجها أمام شعبها وأمتها.

الرسالة الثانية- أوضحها الجنرال جانستي (القائد العسكري الإسرائيلي للجبهة الشمالية) في وضوح تام؛ حيث قال: إن هذه الغارة إنما هي تحذير لسوريا ولبنان وإيران؛ فإذا لم تلتزم هذه الدول بما هو مطلوب منها لمحاربة ما أسماه الإرهاب؛ **"فإنها سوف تتحمل النتائج"**[٣٦]. وإن إسرائيل قادرة على تنفيذ مخططاتها العدوانية دون محاسبة أو وجل؛ فمن ذا الذي يمكن أن يحاسبها أو يقف ضد رغباتها، والتي توافقت مع رغبات وأهداف قوات الاحتلال الأمريكي للمنطقة والتي بدأت بالعراق؟

الرسالة الثالثة- حملتها هذه الغارة إلى سوريا لتؤكد لها تطابق الأهداف الإسرائيلية والأمريكية في المنطقة، وأن على دمشق أن تعي أن حالة اللاحرب واللاسلم التي تعيشها الجبهة الشمالية الإسرائيلية مع سوريا ليست هي الحالة المُثلى لإسرائيل؛ ولذا فعلى دمشق أن تدرك أن جمود الأوضاع ليس هو أفضل الحلول، وعلى دمشق القبول بالأمر الواقع -لأن الحلقات تضيق حولها- وأن تفرض حظرًا على الأنشطة التي تخرج من أراضيها ضد إسرائيل أو ضد قوات التحالف في العراق.

الرسالة الرابعة- موجهة إلى الولايات المتحدة لتقول لها إن إسرائيل يمكنها أن تكون مرتكزًا إقليميًا هامًا لتحقيق الأهداف الأمريكية، وأنه إذا كانت دمشق تؤوي إرهابيين؛ فإن إسرائيل يمكنها أن تحد من هذا الإرهاب بمهاجمة القواعد التي تؤويه.

ولذا؛ رأينا كيف عمدت إسرائيل إلى الترويج أن قاعدة عين الصاحب كانت -ومازالت- تستخدم في التعلم على قيادة الطائرات، والتدريب على حرب العصابات. وعلى الرغم من أن تقريرًا مطولاً نشرته وكالات الأنباء في التاسع من أكتوبر؛ أوضح أن معسكر عين الصاحب هو معسكر كانت تستخدمه الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وأنه أصبح مهجورًا من سنوات عدة، بعد أن أوقفت سوريا كافة النشاطات العسكرية الفلسطينية انطلاقًا من أراضيها، وأن هذا المعسكر يقع بين جبلين ولا يصلح لأي عمليات تدريب لقيادة الطائرات؛ ولكنها آلة الدعاية الإسرائيلية التي أرادت استحضار هجمات ١١ سبتمبر للذهن الأمريكي، والربط بين سوريا والتدريب على الطائرات، وأنها مأوى للإرهابيين؛ وخاصة على ضوء الاتهامات التي تتوالى من القوات الأمريكية في العراق، أو من الحاكم المدني الأمريكي "بريمر"، أو من رامسفيلد نفسه؛ باتهام سوريا بأنها تسمح بعبور من تسميهم الولايات المتحدة "بالإرهابيين" عبر حدودها لمهاجمة قوات التحالف في العراق[٣٧]؛ وهو الأمر الذي نفته سوريا مرارًا، ودعت قوات التحالف لتشديد مراقبتها للحدود، مع استعداد الجانب السوري للتنسيق في هذا الاتجاه.

الرسالة الخامسة- رسالة إسرائيلية أرادت فيها تعرية الموقف العربي بصفة عامة، والسوري بصفة خاصة، وإظهاره للحليف الأمريكي أنه لا خوف من ردود فعل عربية قد تُصعد من وتيرة الأحداث في المنطقة. والدليل على ذلك هو فتور الرد العربي؛ والذي لم يتعد حدود الكلمات حتى بالنسبة لسوريا، والتي لم تطلق طلقة واحدة ضد الطائرات المغيرة، أولم تعترض الصواريخ التي أطلقت على منطقة تُعد من ضواحي العاصمة السورية؛ وها هي دولة عربية تهاجَم ولا يرد أحد؛ وليست منظمة أو جماعة من المقاومة.

وفي نفس الوقت أرادت إسرائيل أن تظهر للولايات المتحدة الأمريكية أنه في حالة القيام بعمل عسكري أكبر ضد سوريا فإن هذا العمل لن يشكل خطراً لا على أمريكا أو إسرائيل؛ والدليل على ذلك تلك العملية في العمق السوري.

الرسالة السادسة- فهي للداخل الإسرائيلي الذي فقد الكثير من ثقته في رئيس وزرائه شارون (رجل الاغتيالات والحروب)؛ والذي تعهد بإنهاء الانتفاضة في مائة يوم، ولم يحقق ذلك بعد ثلاث سنوات من حكمه، بل زادت وتيرة العمليات الاستشهادية؛ ولذا فإن القيادة الإسرائيلية أرادت أن تبلغ شعبها أنه مازالت لها اليد الطولى، والتي تستطيع أن تطال عمق العدو؛ حتى لو كان هذا العدو هو سوريا.

وبالقطع فإن اختيار الهدف كان معنيًا من جانب إسرائيل والمكان والزمان، وإلا فلماذا لم تهاجم حزب الله

مثلاً؟!

إن الرسائل والدلائل التي يمكن الخروج بها من عملية عين الصاحب كثيرة ومتعددة، وتظهر المدى الذي اغتنمت فيه إسرائيل الفرصة لتحقيق مآربها وأهدافها. وخاصة بعدما أعلن الرئيس الأمريكي في اليوم التالي -تعليقًا على هذه الغارة الإسرائيلية- بأنها في إطار الدفاع عن النفس وهذا حق لإسرائيل[٣٨]. وبالقطع فإن إسرائيل أدركت جيداً أن القيادة الأمريكية حريصة في هذا التوقيت بالذات على عدم إظهار أي رد فعل مضاد لإسرائيل؛ وخاصة أن عام الانتخابات الرئاسية والتمديد للرئيس بوش على الأبواب.

وهذه الغارة ومثيلاتها هدف هام من أهداف إسرائيل؛ التي تتمثل في تصعيد التوتر الإقليمي والذي يصب في خانة التأكيد على الضعف العربي، وإشاعة الفوضى في المنطقة العربية ارتباطًا بحرب العراق، واستمرار هدم وتدمير المجتمع الفلسطيني في الأراضي المحتلة؛ استباقًا لإمكانية أي تفكير في إقامة دولة خاصة بالفلسطينيين. وفي المقام الأول فإن هذه الغارة؛ والتي جاءت نتاج الموقف في المنطقة والحرب العراقية؛ هي تأكيد إسرائيلي على قدرتها على الوصول إلى أهدافها؛ حتى لو كانت في عمق أراضي أعدائها، وأن يدها مازالت طويلة. وهي رسالة إلى العرب والسوريين على وجه الخصوص؛ إنه إذا كان هناك سلام تريدونه فهو لن يكون إلا بالمنطق الإسرائيلي (سلام القوة) وأيضًا رسالة للأمريكيين أننا مازلنا —كإسرائيليين- الحليف الأقوى والأقدر على تحقيق أهدافكم في المنطقة.

وإذا كان شارون قد أعلن أن ما يجرى للفلسطينيين يتجاوز حدود الجغرافيا المكانية، وأكد جانستي (قائد الجبهة الشمالية الإسرائيلية) أن الغارة رسالة إسرائيلية إلى سوريا ولبنان وإيران ولسان حاله يقول هذا حتى لمصر والسعودية والبلدان العربية جميعًا؛ وهذا ليس استنتاجًا من عندنا، وإنما ترجمة لواقعٍ صرح به الفكر المحافظ الأمريكي والتحريض السافر الإسرائيلي؛ فلم يتوانَ وليم كريستول (رئيس تحرير ويكلي ستاندرد) أن يكتب في ١٢ مايو: **"علينا بعد أن انتصرنا في العراق أن ننقل المعركة إلى داخل إيران؛ إما بالدبلوماسية العلنية، أو بالعمليات السرية. ذلك أن إيران هي النقطة الرئيسية في الحرب ضد انتشار أسلحة الدمار الشامل وضد الإرهاب، وفي الجهود الرامية إلى إعادة تشكيل الشرق الأوسط؛ فإذا ما أصبحت إيران حليفة لأمريكا ضد الإرهاب، فلابد أن يلي ذلك تغيير إيجابي في سورية وفي المملكة العربية السعودية بصورة تلقائية وسهلة.."**[٣٩].

وإذا كان تقرير مركز جافي للدراسات الاستراتيجية المشار إليه سابقًا حدد تحديين يحسبهما بديلاً لانهيار الجبهة الشرقية بعد العراق؛ **الأول**- ما سماه التقرير بالحركات الإرهابية التي تهدد أمن إسرائيل من الداخل. **والثاني**- بروز قوى داعمة لهذه الحركات على رأسها إيران؛ وهي تملك - وتسعى لامتلاك- الصواريخ بعيدة المدى وأسلحة الدمار الشامل, وبالتالي ينبغي منعها من تحقيق ذلك؛ إما مباشرة، وإما بواسطة الولايات المتحدة الأمريكية[٤٠].

وإذا كانت دعوات التحريض ضد إيران لم تهدأ إسرائيليًا؛ إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية وعلى ضوء الموقف الراهن في العراق فإنها تكتفي بمناوءة إيران اقتصاديًا ودبلوماسيًا، وتصعيد الوتيرة ضدها في المحافل الدولية، وخاصة في الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ لأن الموقف الأمريكي بالقطع يتحسب كثيرًا لموقف الشيعة في العراق الذين تربطهم روابط كثيرة بالشيعة في إيران، وحتى لا ينفجر الموقف كله لغير صالح قوات الغزو؛ وخاصة في عام الانتخابات الأمريكية.

ولكن بالقطع فإن تحويل إيران إلى حليف أمريكي (وبالتالي إسرائيلي) في إطار خطة التغيير الكبرى التي تقودها الولايات المتحدة؛ هدف لن تتوانى عنه الإدارة الأمريكية، ولكنها تتحين الفرصة لتحقيقه. وتترقب إسرائيل الموقف، ولكنها مستمرة في التحريض ضد إيران، وتعلن استعدادها للمشاركة في إجراءات ضد إيران -حتى ولو منفردة- بضمانة أمريكية، وتعني بذلك مهاجمة أهداف إيرانية كالمفاعل النووي في بوشهر أو غيره؛ مثلما حدث من مهاجمتها للمفاعل العراقي من قبل عام ١٩٨١.

ولم تنجُ السعودية من التحريض الإسرائيلي في إطار

التغيير المراد تحقيقه في الشرق الأوسط؛ فقد استغلت إسرائيل والقوى الصديقة لها ما أفرزته التحقيقات الظنية من أن خمسة عشر من التسعة عشر الذين قاموا بتفجيرات ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ من السعوديين؛ لتمارس هذا التحريض، وقد جاء لقاء بوش ومورتيمور تسكرمان رئيس المنظمات اليهودية في الولايات المتحدة في هذا الاتجاه؛ حيث اشتكى مورتيمور من الدعم السعودي للفلسطينيين؛ مما يساعدهم على مواصلة المقاومة والتي سماها بالإرهابية[٤١].

وتوالت الدعوات الإسرائيلية المطالبة بوقف الدعم الأمريكي العسكري للسعودية كنظام مناوئ لخطط التغيير المطلوبة إقليميًا، بل مسئول عن ثقافة العنف التي تسود المنطقة؛ بدليل مشاركة هذا الكم من السعوديين في عمليات الحادي عشر من سبتمبر.

وبدأت تظهر على صفحات الجرائد الإسرائيلية دعوات مطالبة بإجبار السعودية على إخلاء قاعدة **تبوك** الجوية، وعدم استخدامها وخاصة من قبل المقاتلات والقاذفات الحديثة مثل إف/١٥؛ وذلك لأنه يمكن أن يتم تجنيد أحد من طياريها للقيام بعمليات انتحارية ضد أهداف إسرائيلية؛ وخاصة على ضوء قربها من الحدود الشرقية لإسرائيل[٤٢]؛ حتى إن البعض طالب بفصل المنطقة الشرقية البترولية وإعلانها جمهورية، وفصلها عن باقي المملكة وخاصة منطقة الحجاز؛ والتي ينبغي حصر النفوذ السعودي فيها فقط.

ولم تسلم مصر من دعاوى التحريض الإسرائيلية وخاصة على ضوء سلبية العلاقات المصرية/الإسرائيلية منذ نهاية الثمانينيات من القرن الماضي وحتى الآن؛ على الرغم من اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية. وقد تعالت صيحات التحذير من تدعيم قدرات مصر القتالية؛ وخاصة في أنظمة التسليح الحديثة الأمريكية مثل القنابل **J.M.D** ؛ وهي قنبلة موجهة بالأقمار الصناعية، وتعد من الأسلحة ذات الصفة التكنولوجية الحديثة، والطائرات إف/١٦ الحديثة، والمدمرتان التي أمدت بهما الولايات المتحدة مصر؛ وهي بيري Pery ونوكس Noxe ، وغيرها من المعدات. وتساءل الإسرائيليون: لماذا تقوي مصر جيشها طالما أن هناك سلامًا مع إسرائيل، وخاصة أن هناك ادعاء إسرائيليًا بدعم تسليحي عبر الأنفاق؛ يصل إلى قوات المقاومة الفلسطينية[٤٣]؟

لقد أفرزت الحرب العراقية فضاءً واسعًا للتحرك أمام إسرائيل؛ مستغلة حالة الضعف والتخاذل البادية على الموقف العربي بصفة عامة؛ وهي الحالة التي تناسب إسرائيل وتتمنى امتدادها عربيًا. إن تفتيت الكيانات القائمة وإضعافها هدف يناسب استراتيجية إسرائيل، ويدعم موقفها في إطار الهيمنة وإعادة تشكيل المنطقة. وقد جاءت الحرب العراقية وإفرازاتها فرصة أمام إسرائيل لتركيز تحريضها وفعلها ضد ما تسميه العدائيات الموجهة لها من داخل المنطقة.

إسرائيل والشرق الأوسط الكبير: قمة تغيير الخريطة

إن عملية التغيير الإقليمي هي المطلب الذي سعت وتسعى إليه إسرائيل منذ وجودها في قلب المنطقة العربية، والتغيير من وجهة النظر الإسرائيلية يعني قبولها مع تحقيق كامل أهدافها في التوسع والسيطرة لتصبح القوة الإقليمية الأكبر، ولتستثمر علاقاتها الخاصة بالقوة الأعظم عالميًا لتكون مركز انطلاقها في المنطقة، ولتهيمن باسمها على مقدرات شعوبها.

وجاءت حرب الخليج الثانية فرصة كبيرة لانطلاق عملية التغيير المادي في المنطقة، ولكن عدم سقوط نظام صدام حسين أدى إلى تعطيل منطلقات التغيير؛ وخاصة مع اتهام الإدارة الأمريكية بالتراخي في استثمار تفكك الاتحاد السوفيتي وضعف الاتحاد الروسي؛ لتعلن الولايات المتحدة الأمريكية سيادتها عالميًا.

وجاءت أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ لتدفع إدارة الرئيس الأمريكي جورج ووكر بوش في اتجاه السعي لإحداث التغيير في منطقة الشرق العربي والإسلامي؛ وخاصة بعدما اكتشفت هذه الإدارة المدى الذي تورط فيه سكان المنطقة من كره للولايات المتحدة، واستطاع أنصار إسرائيل أن يسوقوا أن الكره حصريًا يعود لأسباب عقيدية؛ على

الرغم من أن شعوب المنطقة لا تكره الولايات المتحدة وشعبها، بل تكره في الأساس سياستها المنحازة لإسرائيل، ومعاييرها المزدوجة تجاهها!

وعلى الرغم من الروابط التي تربط الولايات المتحدة بدول المنطقة؛ فإن المحافظين الجدد (أنصار إسرائيل والمتنفذين في الحكم) استطاعوا أن يجعلوا الإدارة الأمريكية تتبنى موقف رفض الأمر الواقع في منطقة الشرق الأوسط، والسعي إلى تغيير بعض النظم القائمة من منطلق حمايتها للأمن القومي الأمريكي والإسرائيلي، وجعلوا من الهجوم على العراق بداية لذلك. وكما عبر عنه ريتشارد بيرل وأوضحه إليكس فيشمان المحلل العسكري الإسرائيلي: "**إن غزو العراق يستهدفه (أي العراق) أولاً، في حين أن المملكة العربية السعودية هي الهدف الاستراتيجي، وأما مصر فهي الجائزة الكبرى. وأما الهدف النهائي؛ فهو إضفاء الديمقراطية والليبرالية والطابع الغربي على المجتمعات التي نشأت فيها القاعدة ونمت**"[٤٤]. وتبنت الولايات المتحدة ما أسمته "بالحرب الوقائية"؛ وهو ما أعلنه بوش في الأكاديمية العسكرية "ويست بوينت" (في يونيو عام ٢٠٠٢). وأشاد المراقبون العسكريون الأمريكيون بإسرائيل؛ والتي تتبنى هذه العقيدة، وأبرز أمثلتها في نظرهم تدميرها للمفاعل النووي العراقي في عام ١٩٨١.

وهناك اعتبار آخر في نمط التفكير الأمريكي؛ هو أن الشرق الأوسط تحكم العديد من بلدانه أنظمة مازالت تؤمن بأيديولوجيات ونظم اقتصادية تعرقل مسيرة نظام العولمة الجديد New Globalization System؛ ولذا فحركة التغيير مطلوبة لإزالة كل المعوقات أمام عملية إدماج الشرق الأوسط الجديد الكبير في نظام العولمة، وفي نفس الوقت تؤمن من خلال ذلك مصالحها القومية وأمن إسرائيل. وعلى هذا؛ فإن عملية التغيير في الشرق الأوسط أصبحت مطلبًا أمريكيًا -وخاصة بعد نجاح غزو العراق- وفي نفس الوقت مغنمًا إسرائيليًا على ضوء الروابط الاستراتيجية والمصالح مع الولايات المتحدة.

وقد طرحت عدة نظريات في هذا الصدد؛ منها نظرية موازين القوى؛ وهذه النظرية (المتبناة من مراكز بحثية أمريكية وإسرائيلية متعددة[٤٥]) تقوم على أساس إعادة صياغة جيوسياسية لبلدان الشرق الأوسط، تعتمد على تفكيكه وإعادة بنائه على أسس قبلية وطائفية، مع تكفل العناصر القائمة بفرض التوازن المطلوب بين الكيانات السياسية الجديدة. وبالقطع فإن هذا هو مطلب إسرائيلي؛ ولذا فإنها (أي إسرائيل) وعلى الرغم من تعثر الموقف الأمريكي في العراق؛ ترتاح كثيرًا للمتناقضات الحادثة هناك، والتي يرى خبراؤها الاستراتيجيون أنه مع بقائها واستفحالها سوف تؤدي إلى تقسيم العراق وتفتيته.

أما **النظرية الثانية**؛ فهي تقوم على ما يعرف **بالأمن الإقليمي** أو تحالفات الدول ذات النسق السياسي والاقتصادي المتوافق. ومن الدول المرشحة لذلك إسرائيل والأردن وتركيا، وكان من المنتظر أن يكون العراق معها أيضًا. وهي تُذكِّر بما عُرف منذ الأربعينيات **بمشروع الهلال الخصيب** (بدون سوريا) أو **بحلف بغداد** في الخمسينيات، مع اعتبار ترشيح تل أبيب كمركز للتحالف الإقليمي.

وأما **النظرية الثالثة**: والمعروفة بنظرية "**تكريس الحرية**" والتي أشارت إليها جريدة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية؛ وتتلخص في تأكيد الإدارة الأمريكية على مبدأ الحرية في الشرق الأوسط كبديل عن مبدأ "**الاحتواء**" إبان فترة الحرب الباردة بهدف:

أ- توسيع نطاق الحريات الفردية في الشرق الأوسط فيما يخص الشئون السياسية والاجتماعية والاقتصادية، مع الاستعداد لإزالة أي معوقات على أي مستوى حتى لو كانت أنظمة.

ب- الاستعداد لتدمير العدو؛ وهو هنا أيديولوجي يتمثل في "**الأصولية الإسلامية**" وليس الإسلام، ثم البناء -والذي يتم من خلال نشر الديمقراطية- وما يحتاجه ذلك من تغيير لبعض النظم القائمة. وهذا التغيير لا يتم بالقوة إلا في حالة الضرورة القصوى، وخاصة على ضوء معاناة القوات الأمريكية في العراق.

وهنا يبرز المشروع الأمريكي بعد دمج هذه النظريات الثلاث ليخرج لنا مشروع "**الشرق الأوسط الكبير**"؛ والذي تقف إسرائيل على رأسه.

وقد عرض الرئيس الأمريكي بوش لمشروع الشرق الأوسط الجديد في ٢٦ فبراير عام ٢٠٠٣ أمام مؤسسة أمريكان إنتربرايز، والمعروف عنها انحيازها الكامل لإسرائيل، وأفصح عن ضرورة إعادة تشكيل الخريطة السياسية للشرق الأوسط، والعمل على نشر الديمقراطية في المنطقة، والقيام بإصلاحات سياسية واقتصادية كبيرة(٤٦).

وأكدت كونداليزا رايس مستشارة الأمن القومي في شهر أغسطس (في مقال صحفي) ضرورة تغيير الشرق الأوسط مثلما تم تغيير أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، وأن العراق الجديد بعد الغزو سيكون نموذجًا وعنصرًا أساسيًا في بناء شرق أوسط مبنيٍّ على نبذ الكراهية(٤٧).

وفي تطور مفاجئ نشرت الولايات المتحدة في شهر فبراير من عام ٢٠٠٤ نص مشروع ما أسمته بالشرق الأوسط الكبير، وقررت عرضه على دول مجموعة الثماني في قمتها في سيتي أيلاند بولاية جورجيا الأمريكية في يونيو عام ٢٠٠٤. وفي مقدمة المشروع حددت الولايات المتحدة هدفها بأنه لحماية مصالحها الوطنية ومصالح حلفائها؛ وذلك عبر الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، وتشجيع الديمقراطية والحكم الصالح، والتغيير السياسي على المدى الطويل، وتحديد دور أكبر للمرأة والقضاء على البطالة. وحددت ورقة المشروع استنادها لتقريري عام ٢٠٠٢، ٢٠٠٣ لبرنامج التنمية التابع للأمم المتحدة بشأن العالم العربي(٤٨).

وتفصل الورقة أولويات مشتركة للإصلاح في ثلاثة اتجاهات:

١- تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح.

٢- بناء مجتمع معرفي.

٣- توسيع الفرص الاقتصادية.

وكل هذه أمور جيدة ترمي إذا خلُصت النوايا لصالح المجتمعات المستهدفة، ولكن هناك ملاحظات عديدة على هذه المبادرة؛ ومنها:

١- حدود تعريف "**الشرق الأوسط الكبير**" والذي عرَّفته الورقة على أنه المنطقة الممتدة من المغرب والأطلسي غربًا إلى أفغانستان وباكستان شرقًا ومن ضمنها أيضًا تركيا وإسرائيل.

ويلاحظ أن جميع بلدان هذه المنطقة هي دول إسلامية فيما عدا إسرائيل؛ وذلك على الرغم من أن تقريري برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة كانا يخصان العالم العربي فقط. كما يلاحظ أن هذا التعريف الجغرافي للشرق الأوسط الكبير يتوافق مع تعريف إسرائيل –لما أسمته– حلقات العداء العربي الإسلامي، وخاصة بعد تفجير باكستان لقنبلتها النووية عام ١٩٩٨.

٢- إن التقرير قد أغفل تمامًا الإشارة إلى الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية والصراع العربي/الإسرائيلي؛ والذي أشار إليهما في الأصل تقريرا الأمم المتحدة كعائق أمام التنمية، وكسبب لتعثر التطور الديمقراطي؛ حيث كانت الأولويات تحتم تأجيل أي عمليات تطوير اعتمادًا على أولوية المعركة التي يعلو صوتها فوق أي صوت آخر(٤٩).

وليس الأمر مستغربًا –وخاصة على ضوء الاتجاه العام المشار إليه سابقًا– من أن تهميش للصراع العربي/الإسرائيلي، وازدواجية المعايير في التعامل الأمريكي فيما يخص إسرائيل هوسبب من أسباب التوتر في المنطقة؛ وهو الأمر الذي يبرز الدور المنوط بإسرائيل في قيادة المنطقة، وخاصة على ضوء تصنيفها أمريكيًا في التقرير بأنها الدولة الديمقراطية الوحيدة في الإقليم .

٣- عدم استشارة دول المنطقة في إعداد هذه الورقة، أو استشراف رأي أي نخب سياسية، أو حتى ما يسمى جماعات المجتمع المدني في المنطقة. والورقة تنظر لكل دول المنطقة على أنها متماثلة، وأن الإصلاح يمكن أن يطبق عليها بشكل واحد، في حين أن لكل من هذه

الدول التي يجمع بينها الإسلام –فيما عدا إسرائيل– خصوصيات تميزها بعضها عن بعض.

ومن الاستعراض لهذه الملاحظات؛ يبرز الشك في الورقة؛ من خلال تجنبها لذكر أهم وأخطر أسباب المشاكل في الشرق الأوسط والمنطقة؛ وهو الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية والصراع العربي مع إسرائيل. ولذا فإن نظريات الإصلاح التي طرحتها توضح إلى حد بعيد الرؤية الأمريكية التي تريد أن توجد نمطًا سياسيًا متجانسًا يحقق مصالح الولايات المتحدة وحلفائها، ويقضي على أنماط سياسية عدتها الاستراتيجية الأمريكية من بقايا مرحلة الحرب الباردة؛ والتي لم تعد تتواءم مع معطيات المرحلة ومتغيراتها.

وبالقطع فإن الخضوع للمتغيرات هو المدخل الرئيسي للفوضى؛ لأنه عند أول إمكانية للتمرد على هذه المتغيرات ستكون الانفلاتة؛ والتي يمكن في هذه الحالة أن تولد حالة لا يمكن السيطرة عليها. والولايات المتحدة تعلم قبل غيرها أن الديمقراطية مطلب لشعوب المنطقة التي هي عطشى لها، ولكن في نفس الوقت فإنها تدرك جيداً أن قوى الحكم في المنطقة أكثرها مدعوم من الجانب الأمريكي؛ وهي في الأساس استبدادية. فالتغيير الذي هو نابع من المتغيرات يأتي لتثبيت المصالح الأمريكية ولحلفائها وعلى رأسهم إسرائيل؛ أي إن هذه المتغيرات هي وسيلة وليست غاية استراتيجية أمريكية.

وإذا كانت الديمقراطية هي الدافع نحو تأييد الولايات المتحدة لبرنامج إسرائيل النووي الغامض[٥٠]؛ وحتى إن وزير الدفاع الأمريكي يخرج ليعلن صراحة أحقيتها بامتلاك أسلحة الدمار الشامل لتدافع به عن نفسها لأنها دولة ديمقراطية[٥١]. إذًا هل تقبل الولايات المتحدة في ظل تحول ديمقراطي تقبله دول المنطقة، أن تمتلك هذه الدول سلاحًا نوويًا مقابل السلاح النووي الإسرائيلي؟

من أجل ذلك تزداد الشكوك لتصل إلى حد اليقين من طرح مسألة ورقة تغيير الشرق الأوسط الكبير، بكل ما تحمله من مضامين إيجابية؛ إذ تفقد قناعتها أمام الرأي العربي والإسلامي المستهدف؛ نتيجة تجاهل أهم بند من أسباب عدم الاستقرار وهو الصراع العربي/الإسرائيلي، وتملُّك إسرائيل لأسلحة الدمار الشامل. وهو ما يُظهر النية المبيتة لإعلاء إسرائيل لتكون محور حركة المنطقة المستهدفة، وبالقطع معتمدة على قوتها وقوة ظهيرها الأمريكي الأقوى عالميًا، وأنهما يوظفان فائق قوتهما في منطقة تتميز بفائض ضعف وعجز وتشتت.

الخاتمة:

لقد سعت إسرائيل إلى تأجيج الصراع في المنطقة؛ لأنها تعلم أن إفرازات الحروب دائمًا تبدأ بإعادة لتقويم الأسباب التي أدت إليها؛ ولأنها ترتبط بروابط استراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية تؤهلها لحصد الثمار معها؛ فقد جاء الغزو الأنجلو أمريكي للعراق محققًا العديد من الأهداف الإسرائيلية؛ سواء استراتيجية أو اقتصادية أو عسكرية. ولكن الأهم هو أنها عجلت من إمكانية تحقيق التغيير الجيوسياسي للمنطقة في إطار الرغبة الأمريكية لذلك؛ ولتكون إسرائيل هي مرتكز هذا التغيير وعلى قمته. لقد أدركنا جميعًا كيف استغلت إسرائيل الحرب لتكريس استفرادها بالساحة الفلسطينية، في ظل انشغال إقليمي وعالمي بالحرب على العراق ونتائجها، وأخيرًا ما عُرف بورقة الشرق الأوسط الكبير المقدمة من الولايات المتحدة إلى قمة مجموعة الثماني، وقد استعرضناها بما هو متوفر من معلومات عنها. ولكن من الواضح أن إسرائيل (والتي صنفتها الورقة بالدولة الديمقراطية الوحيدة في هذا الفضاء الشرق أوسطي) ستكون هي الحاصدة لأي ثمار تغيير قد تهب علينا.

فهل آن الأوان أن نملك زمام مقدراتنا، ولنعلنها صراحة: إننا مع التغيير الذي يستهدف صالح شعوب المنطقة؟ إن الوقت يداهمنا وحتى الآن مازال جزء من القرار في أيدينا.

الهوامش والحواشي:

(١) كان سعر البرميل لا يتعدى ٦ دولار ثم وصل في عام ١٩٧٣

بعد الحظر العربي إلى ٤٠ دولار، ثم تراوح ما بين الثلاثين إلى ٢٢ دولار. ولم ينخفض عن ١٨ دولار.

– محمود سعيد عبد الظاهر: النفط في السياسة الخارجية الأمريكية، حسابات النفط في الحرب العراقية. أبو ظبي، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، ٢٠٠٣.

(٢) فخري صالح: أكذوبة الصدام بين الإسلام والحداثة، برنارد لويس والخطأ الذي حصل، الحياة, ٣٠ إبريل ٢٠٠٣.

(٣) نفس المرجع.

(٤) إشارة إلى مملكة إسرائيل أيام النبي داود.

(5) Hirst, David: The Gun and the Oliver Branch, the roots of violence in the Middle East. New York, Nation Books, 2003, P. 36.

(6) Ibid.

(٧) محمود سعيد عبد الظاهر: الاستراتيجية الأمريكية في ظل العولمة وتنامي القوة، القواعد العسكرية إطار للهيمنة, أبو ظبي، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، ٢٠٠٣، ص ٣٧.

(٨) نفس المرجع.

(٩) نفس المرجع، ص ص ٣٨– ٣٩.

(10) Commentary, Sep. 1, 2002.

(١١) وجاء تعريفها بديانتها لتبرهن أنها على الرغم من يهوديتها فهي تعارض الحرب ولتعفي جيمس موران من حرج الإجابة، ولأن الاجتماع كان منعقدًا في كنيسة القديسة سانت آن Saint Ann.

(12) Washington Post, March, 3, 2003.

(13) Ibid.

(14) Post, March, 12, 2003.

(15) New York Times, March, 9,2003.

(16) The American Conservative, March, 14, 2003.

(17) Washington Times, March, 22, 2003.

(١٨) معاريف, ٢٠ مارس ٢٠٠٣.

(19) Kaplan, Laurance & Kristol William: The war over Iraq: Saddam's Tyranny and American's Mission. San Francisco An counter, 2003, P. 33.

(٢٠) معاريف, ٢٠ أغسطس ٢٠٠٣.

(٢١) محمود سعيد عبد الظاهر, العنف الصهيوني، الفكرة والتطبيق. أبو ظبي، مركز زايد للتنسيق والمتابعة ، ٢٠٠١، ص ٢٥.

(٢٢) ها آرتس, ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٣.

(٢٣) الحياة, ٣ سبتمبر ٢٠٠٣.

(٢٤) يديعوت أحرونوت, ٢١ أكتوبر ٢٠٠٣.

(٢٥) التقرير السنوي لمركز جافي للدراسات الاستراتيجية، (عبري), تل أبيب، جامعة تل أبيب، ٢٠٠٣، ص ١١.

(٢٦) نفس المرجع, ص ص ١٢– ١٣.

(٢٧) في هذا الإطار تم افتتاح مشروع المدينة العلمية في وادي عرابة نتيجة تعاون بعض الجامعات الأمريكية وإسرائيل والأردن، الحياة, ١٠ مارس ٢٠٠٤.

(٢٨) معاريف, ٢٦ أغسطس ٢٠٠٣.

(٢٩) نفس المرجع.

(٣٠) يديعوت أحرونوت, ٢٧ يوليو ٢٠٠٣.

(٣١) معاريف، المرجع السابق.

(٣٢) ها آرتس, ٢٢ إبريل ٢٠٠٣.

(٣٣) الحياة, ٢٥ أغسطس ٢٠٠٣.

(٣٤) يديعوت أحرونوت, ٢١ أكتوبر ٢٠٠٣.

(٣٥) الحياة, ٢٦ فبراير ٢٠٠٤.

(٣٦) بديعوت أحرونوت, ٧ أكتوبر ٢٠٠٣.

(٣٧) كانت نقطة مراقبة الحدود مطلب أمريكي ومازال، وخاصة على ضوء طول الحدود السورية العراقية. وبالقطع فإن سوريا كانت تردد دائماً بأنها تبذل أقصى درجات المراقبة لحدودها, وأن على قوات الغزو أن تقوم بدورها على الطرف الآخر من الحدود, ولكن إسرائيل تستهدف أساسًا أن تقوم سوريا بسحب قواتها من الجبهة الجنوبية السورية لصالح مراقبة الحدود مع العراق بما يمثل تخفيفًا للضغط على الجبهة الشمالية الإسرائيلية.

(38) Washington Post, Oct. 6 2003.

(39) Weekly standard; May 12 , 2003.

(٤٠) تقرير مركز (جافي) للدراسات الاستراتيجية (عبري)، مرجع سابق، ص ٢٦.

(41) Washington Post, Jan. 9, 2003.

(٤٢) ها آرتس, ١٢ أغسطس ٢٠٠٣.

(٤٣) بديعوت أحرونوت, ١٩ أغسطس ٢٠٠٣.

(44) Hirst, David; Op. Cit., P. 47.

(٤٥) يتبنى هذه النظرية معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، ومركز الدراسات الاستراتيجية المتقدمة في واشنطن، كما يتبناها مركز (جافي) للدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب بإسرائيل.

(٤٦) الحياة, ٢٧ فبراير ٢٠٠٣.

(47) Washington Post August, 7, 2003.

(٤٨) الحياة, ١٣ فبراير ٢٠٠٤.

(٤٩) أسامة الغزالي حرب, نحن وأمريكا والديمقراطية , الأهرام, ١١ أغسطس ٢٠٠٣.

(٥٠) أثبتت الدراسات المختلفة –وحتى الأمريكية– وما أعلنه الخبير النووي الإسرائيلي "فعنونو" المسجون في إسرائيل حاليًا بعد؟ اختطافه من قبل الموساد أن إسرائيل تمتلك فعليًا العديد من القنابل النووية وأيضاً المواد البيولوجية والكيماوية. وفي نفس الوقت تمتلك وسائل الإطلاق؛ بل هي تنتج الصواريخ البالستية وعندها القاذفات والطائرات . . وأخيرًا غواصات دولفين الألمانية والتي يمكن تحميلها بالقنابل النووية ووسائل إطلاقها، وتمثل تحولاً نوعيًا كبيرًا ينقل إسرائيل

إلى مصاف الدول النووية الكبرى.

– للمزيد من التفاصيل ارجع إلى:

محمود سعيد عبد الظاهر: الخيار النووي الإسرائيلي: الإمكانيات – الاستخدام – المضمون الاستراتيجي لتملك إسرائيل الخيار النووي. دراسة منشورة في كتاب الخيار النووي في الشرق الأوسط الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية, تحرير إبراهيم منصور، بيروت، ٢٠٠٠، ص ص ١٨٧– ٢٢٨.

(٥١) تصريحات رامسفيلد للصحفيين المرافقين له في رحلته الأخيرة للعراق في شهر فبراير ٢٠٠٤.